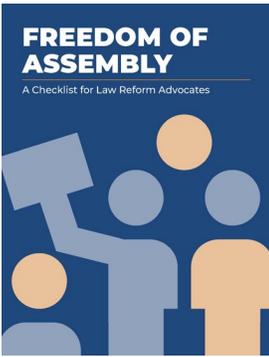


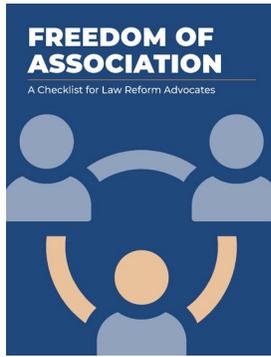
قوائم مرجعية لمناصري الإصلاحات القانونية أعدتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

كيف يمكن لهذه القوائم أن تساعدك؟

يسر المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني (ICNL) أن يشارك قائمتين مرجعيتين تم تطويرهما لمساعدة الأشخاص على استخدام المبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حرية تكوين الجمعيات والتجمع في إفريقيا. وقد اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب هذه المبادئ التوجيهية في عام 2017 لتعميق فهم وامتثال الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لالتزاماتهم من أجل تعزيز وحماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.



DOWNLOAD



DOWNLOAD

ما هي الموضوعات التي تغطيها القوائم المرجعية؟

- تركز إحدى القوائم المرجعية على حرية تكوين الجمعيات، بينما تركز الأخرى على حرية التجمع السلمي.
- تسلط القوائم المرجعية الضوء على القضايا الرئيسية للمساعدة على ضمان أن القوانين والأحكام الوطنية تلتبي معايير المبادئ التوجيهية، إلى جانب تحديد الأحكام التي قد لا تحمي بشكل كامل الحق في تكوين الجمعيات والتجمع.

لماذا تعتبر القوائم المرجعية مفيدة؟

- تساعد القوائم المرجعية على توحيد كيفية قيام أصحاب المصلحة، وذلك من خلال مراقبة امتثال الدولة بالتزاماتها من أجل حماية وتعزيز الجمعيات والتجمع السلمي.
- أنها توفر طريقة بسيطة لتحديد أين يمكن أن تنشأ القضايا وكيف أن التشريعات المقترحة قد لا تمتثل بالمبادئ التوجيهية لحرية تكوين الجمعيات والتجمع.
- أنها تقدم اقتراحات لجعل قوانين الدولة أو سياساتها أو ممارساتها تتماشى مع المعايير القارية والعالمية.
- يمكن للمستخدمين تسليط الضوء على الإجراءات المتخذة لتحسين التشريعات، مما يساعد على تقييم التقدم المحرز في التنفيذ:
 - يمكن للدول تضمين الإجراءات المتخذة كجزء من تقارير الدول الأطراف لإظهار الامتثال بالمبادئ التوجيهية.
 - يمكن للمجتمع المدني استخدام القوائم المرجعية لتوجيه تقارير الظل والمناصرة.

من يمكنه استخدام القوائم المرجعية؟

- صانعو السياسات
- أولئك الذين يضعون تشريعات تؤثر على الحق في تكوين الجمعيات (على سبيل المثال: قوانين المنظمات غير الحكومية ولوائحها) وعلى التجمع السلمي (على سبيل المثال: قوانين النظام العام).
- المشرعون الذين يدققون في القوانين المقترحة لضمان الامتثال للمعايير الدستورية والقانونية الدولية وأفضل الممارسات.
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- وسائل الإعلام.
- مناصرو الإصلاحات القانونية، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من المواطنين.
- الأكاديميون والباحثون القانونيون.
- مفوضو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والإجراءات الخاصة لتقييم امتثال التشريعات الوطنية المقترحة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- المجتمع الدولي وشركاء التنمية الذين يسعون إلى دعم مبادرات الإصلاحات القانونية حول حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

يقدم المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني الدعم الفني للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فيما يختص بتعزيز وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات والتجمع بشكل فعال، وذلك بشكل أساسي بصفته عضواً في مجموعة دعم المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن الأعمال الانتقامية وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات والتجمع. انقر هنا لمعرفة المزيد حول ولاية مجموعة الدعم، وانقر هنا لمعرفة المزيد عن عمل المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني في إفريقيا.

ICNL
INTERNATIONAL CENTER
FOR NOT-FOR-PROFIT LAW